الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . والضمان المعنوي الذي تمثله له القرية او العشيرة . اذ « تخفف الروابط العائلية الوثيقة وتماسك العشيرة من وقع المصيبة على الفرد » (١٨) ، نظرا لان انتماء الافراد الى القرية او العشيرة ترتب عليهم حقوقا وواجبات والتزامات ... تلك الحقوق والواجبات التي لها قوة القانون » (١٩) .

والاعتبار الثالث ، غياب حياة انتاجية يمكن ان تشكل بديلا متطورا لحياتهم الانتاجية السابقة ، فالمصدر « الانتاجي » الوحيد تقريبا ، ان صح استعمال التعبير ، هو وكالة الغوث التي كانت تتكفل بتقديم الغذاء للاجيء. وهذا الوضع لا يفرض على اللاجيء ان يعيد تشكيل علاقاته ، او يغير من مكان اقامته ، بحيث يضطر عندها الى النزوح ، والتمازج مع وحدات اجتماعية جديدة . وعلى العكس من ذلك ، فقد عملت الوكالة والادارة المصرية على تجميع اللاجئين في المعسكرات ، الاولى ، لتسهيل مهمتها بتقديم خدماتها للاجئين ، والثانية لاعتبارات تتعلق بالامن ، وكلاهما ، الادارة والوكالة ، كانتا بحاجة الى التراتب الاجتماعي السائد بين اللاجئين لمساعدتها على القيام بمهمتها .

وفي ضوء ما تقدم ، يتضح لنا ان اللاجئين لم يكونوا في وضع يفرض عليهم الانتظام في وحدات اجتماعية مختلفة عن تلك التي عرفوها ما قبل النكبة . بل على العكس من ذلك ، فان الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت بعد النكبة ، انما كانت تجعل من الضمان الاجتماعي الذي تمثله القرية او العشيرة ضرورة ماسة بالنسبة للفرد ، اكثر من اي وقت مضى .

هذا ، ويلاحظ في السنوات الاولى التي تلت النكبة ، ان اعداد اللاجئين في المخيمات التي اقامتها الوكالة قد تعرضت الى زيادة ونقصان ، بفعل التحاق التجمعات القليلة المتناثرة هنا وهناك ، بالمجتمع الام الذي استقرت غالبيته في مخيم معين . وكذلك التحاق بعض التجمعات غير المصنفة في المخيمات بأقرب مخيم لها (٢٠) .

مما تقدم يتضح لنا ان نكبة ١٩٤٨ ، بما رافقها من انهيار عسكري وسياسي واقتصادي ، لم تؤد الى انهيار مشابه على صعيد العلاقات الاجتماعية للغالبية الساحقة من سكان القطاع ، فقد استمرت العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل ١٩٤٨ ، واستمر الدور الكبير للاسرة والعائلة والقرية والعشيرة في حياة الفرد . رغم تباين واختلاف الاوضاع العامة ما قبل وما بعد ١٩٤٨ .